فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة

صوب منظومة أمم متحدة تخدم شعوب العالم خدمة أفضل؛ والتغلب على مواطن الضعف والبناء على مواطن القوة من منطلق قاعدة أدلة قوية

29 نيسان/أبريل 2005

معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة

معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة

ديباجة

لقد أخذ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، باعتباره فريقا من ممارسي مهنة التقييم، على عاتقه مهمة تعريف القواعد والمعايير التي ترمي إلى المساهمة في إضفاء الطابع المهني على وظيفة التقييم وتوفير إرشاد لمكاتب التقييم في إعداد سياساتها التقييمية أو الجوانب الأخرى من عملياتها. وكان الدافع، جزئيا، للإضطلاع بهذه المبادرة هو الاستجابة لقرار الجمعية العامة A/RES/59/250 (1) المتخذ في كانون الأول/ديسمبر 2004، الذي شجع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على أن يحرز مزيداً من التقدم في مجال التعاون على نطاق المنظومة بشأن التقييم، وبخاصة مواءمة منهجيات التقييم وقواعده ومعاييره ودوراته وتبسيطها.

وهذه المعايير مبنية على قواعد التقييم لمنظومة الأمم المتحدة. وهي مستمدة من أفضل ممارسات أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.(2) والمقصود بها هو توجيه عملية وضْع الاطار القانوني، وإدارة وظيفة التقييم، وإجراء التقييمات واستخدامها. وهي تمثل أيضا مرجعا لكفاءات ممارسي التقييم ولأخلاقيات العمل التقييمي، والمقصود بها أن تُطَبقْ حسب الاقتضاء داخل كل منظمة. وسيقوم دوريا فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بتحديث هذه المعايير وزيادة تفصيلها والتوسع في تغطيتها خدمة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.(3)

---

(1) الوثيقة A/C.2/59/L.63 المؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2004، الفقرة 69.

(2) علاوة على سياسات التقييم ومبادئه التوجيهية القائمة داخل مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، هذه المعايير مستمدة أيضا من المصادر التالية: مبادئ التقييم الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمعايير الوطنية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وسياسات التقييم الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية؛ وسياسات التقييم الخاصة بالاتحاد الأوروبي؛ ومعايير رابطات التقييم؛ والإرشاد المتعلق بالتقييم الذي وضعه المنتدى الدولي المشترك بين الوكالات المعني بالعمل الإنساني من أجل العمل الإنساني.

(3) مصطلح ''منظمات الأمم المتحدة'' يشير فيما بعد إلى جميع المنظمات والصناديق والبرامج وكذلك الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة.

معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة

1 – الاطار المؤسسي وإدارة وظيفة التقييم

الإطار المؤسسي

المعيار 1-:1 ينبغي أن يكون لدى منظمات الأمم المتحدة إطار مؤسسي واف لإدارة وظيفة التقييم لديها بفعالية.

1 - إن وجود إطار مؤسسي شامل لإدارة وظيفة التقييم ولإجراء التقييمات أمر حاسم الأهمية لكفالة عملية تقييم فعَّالة.

2 - ينبغي أن يستوفي الاطار المؤسسي المتطلبات التالية:

- توفير فهم مؤسسي وفهم لدى الإدارة العليا للدور الأساسي الذي تؤديه وظيفة التقييم في المساهمة في فعالية المنظمة، وتوفير الدعم لذلك الدور.
- كفالة أن يكون التقييم جزءا من وظيفتي الحوكمة والإدارة في المنظمة. فالتقييم يقدم مساهمة أساسية في الإدارة من أجل تحقيق نتائج.
- إشاعة ثقافة تُعطي قيمة للتقييم كأساس للتعلم.
- تيسير عملية تقييم مستقلة ونزيهة عن طريق كفالة استقلالية وظيفة التقييم عن الوظائف الإدارية الأخرى. وينبغي أن يكون رئيس التقييم مسؤولا مباشرة أمام هيئة إدارة المنظمة أو رئيسها.
- كفالة توافر موارد مالية وبشرية كافية للتقييم من أجل إتاحة تقديم خدمات بكفاءة وفعالية من جانب وظيفة تقييم قديرة والتمكين من تعزيز القدرة التقييمية.
- تشجيع الشراكات والتعاون بشأن التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة.

المعيار 1-2:	ينبغي أن تضع منظمات الأمم المتحدة سياسة للتقييم وتقوم بتحديثها بانتظام، آخذة في الاعتبار قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة.

3 - ينبغي أن توافق هيئات إدارة المنظمات و/أو يوافق رئيس المنظمة على سياسة التقييم، وينبغي أن تكون تلك السياسة متماشية مع قواعد التقييم المنطبقة التي يضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومع الغايات والاستراتيجيات الجامعة للمنظمات. وينبغي أن تتضمن سياسة التقييم ما يلي:

- تفسير واضح لمفهوم ودور التقييم داخل المنظمة؛
- تعريف واضح لأدوار ومسؤوليات ممارسي مهنة التقييم، والإدارة العليا، ومديري البرامج؛
- تشديد على الحاجة إلى التقيُّد بالمبادئ التوجيهية للتقييم الخاصة بالمنظمة؛
- شرح لطريقة تحديد أولويات التقييمات والتخطيط لها؛
- وصف لطريقة تنظيم التقييمات وإدارتها وميزنتها؛
- تشديد على متطلبات متابعة التقييمات؛
- بيان واضح عن الكشف عن البيانات ونشرها.

المعيار 1-3:	ينبغي أن تكفل منظمات الأمم المتحدة تقديم الخطط التقييمية لأنشطة التقييم إلى هيئات إدارتها و/أو رؤساء المنظمات من أجل استعراضها و/او الموافقة عليها.

4 - ينبغي أن تتلقى هيئات إدارة المنظمة و/أو رئيسها لا فحسب الخطة التقييمية بل أيضا تقريرا مرحليا بشأن تنفيذ كل من الخطة التقييمية والتوصيات المنبثقة عن التقييمات.

المعيار 1-4:	ينبغي أن تكفل منظمات الأمم المتحدة وجود آليات متابعة ملائمة للتقييم وأن تكون لديها سياسة صريحة للكشف عن البيانات.

5 - ينبغي أن توجد آليات ملائمة لمتابعة التقييم في إطار المنظمة، تكفل استخدام توصيات التقييم وتنفيذها على النحو الواجب وفي الوقت المناسب وتكفل ربط نتائج التقييم بالأنشطة المستقبلية.

6 - ينبغي أن تكفل سياسة كشف عن البيانات شفافية نشر نتائج التقييم، بما في ذلك إتاحة التقارير على نطاق واسع لهيئات الإدارة وللجمهور، إلا في الحالات التي تقتضي فيها الضرورة وجود قدر معقول من الحماية والسرية لبعض أصحاب المصلحة.

إدارة وظيفة التقييم

المعيار 1 –5: لرئيس التقييم دور قيادي في كفالة التطبيق العملي لوظيفة التقييم بالكامل والقيام بأعمال التقييم وفقا لأعلى المعايير المهنية.

7 - ينبغي أن تكفل إدارة وظيفة التقييم، المعهود بها إلى رئيس التقييم، ما يلي، ضمن الاطار المؤسسي الشامل:

- وضع سياسة للتقييم وتحديثها بانتظام؛
- إدارة ميزانية التقييمات بكفاءة؛
- وضع خطة تقييمية لأنشطة التقييم كجزء من دورة التخطيط والميزنة في المنظمة، سنويا أو مرتين في السنة. وينبغي أن تحدد الخطة أولويات المجالات الأشد احتياجا إلى التقييم، وأن تحدد الموارد الكافية للتخطيط، وإجراء ومتابعة التقييمات؛
- اعتماد منهجيات وافية للتقييم، واستحداثها، وتحديثها بصورة متكررة؛
- إجراء تقييمات وفقا لمعايير الجودة المحددة وفي الوقت المناسب، لكي تكون أداة مفيدة لأصحاب المصلحة/المستخدمين المقصودين؛
- إبلاغ الإدارة العليا في الوقت المناسب وعلى نحو يكون ملائما لاحتياجاتها، مما يدعم ممارسة عملية صنع القرار فيما يتعلق بالإدارة والسياسات عن اطلاع؛

- إعداد تقارير مرحلية بانتظام عن تنفيذ خطة التقييم و/أو تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات التي إضطُلع بها فعلا، لكي تقدم إلى هيئات إدارة و/أو رؤساء المنظمات؛
- استخلاص دروس من التقييمات ونشرها حسب الاقتضاء.

المعيار 1-6: رئيس التقييم مسؤول عن كفالة إعداد المبادئ التوجيهية للتقييم.

8 - ينبغي إعداد المبادئ التوجيهية للتقييم واشتمالها على ما يلي:

- منهجيات للتقييم تُجسد أعلى المعايير المهنية؛
- عمليات تقييم، تكفل إجراء التقييمات بطريقة موضوعية ونزيهة ومفتوحة وتشاركية، استناداً إلى أدلة جرى التحقق منها تجريبيا وصحيحة وموثوقة، مع إتاحة النتائج؛
- مبادئ أخلاقية، تكفل إجراء التقييمات مع إيلاء الاحترام والاعتبار الواجبين لمن يجري تقييمهم.

المعيار 1-7 : ينبغي لرئيس التقييم أن يكفل أن تكون وظيفة التقييم مفعمة بالحيوية، وتتأقلم مع التطورات الجديدة والاحتياجات المتغيرة داخل المنظمة وخارجها على حد سواء.

9 - ينبغي أن تشمل إدارة وظيفة التقييم ما يلي على وجه الخصوص:

- إذكاء الوعي و/أو بناء قدرة تقييمية؛
- تيسير شبكات التقييم وإدارتها؛
- تصميم وتنفيذ منهجيات ونُظم للتقييم؛
- كفالة صيانة الذاكرة المؤسسية للتقييمات عن طريق آليات يسهل استخدامها؛
- التشجيع على تجميع الدروس بطريقة منهجية.

2 – الكفاءات والمبادئ الأخلاقية

1 – ينبغي لجميع العاملين في مجال تصميم أنشطة التقييم والاضطلاع بها وإدارتها أن يطمحوا إلى القيام بعمل فائق الجودة وأخلاقي يسترشدون فيه بالمعايير المهنية وبالمبادئ الأخلاقية.

الكفاءات

المعيار 2-1 : ينبغي أن تتوافر لدى الأشخاص العاملين في مجال تصميم أنشطة التقييم والاضطلاع بها وإدارتها كفاءات التقييم الأساسية.

2 – تشير كفاءات التقييم إلى ما يلزم من مؤهلات ومهارات وخبرة وخصائص لدى العاملين في إطار وظيفة التقييم من أجل أداء واجباتهم على النحو المنصوص عليه ولكفالة مصداقية العملية.

3 – يلزم توافر كفاءات لدى جميع العاملين في مجال تصميم أنشطة التقييم والاضطلاع بها وإدارتها، وإدارة المقِّيمين، والقيام بالتدريب وتنمية القدرات، وتصميم وتنفيذ منهجيات ونظم للتقييم.

4 – بعض المهارات مفيدة على وجه الخصوص للأشخاص الذين يجرون تقييمات بوصفهم ''مُقيِّمين''، بينما تلزم مهارات أخرى للأشخاص الذين يديرون تقييمات بوصفهم ''مديري تقييمات''. ويشمل مصطلح ''المقيِّمُون'' المستخدم أدناه كلا هذين الدورين.

5 – ينبغي أن يعلن المقيِّمُون عن أي تضارب في المصلحة للعملاء قبل البدء في مشروع تقييمي، وفي أي مرحلة قد ينشأ فيها تضارب من هذا القبيل. وهذا يشمل تضارب المصلحة من جانب كل من المقيِّم أو صاحب المصلحة.

6 – ينبغي أن يعرض المقيِّمُون بدقة مستوى مهاراتهم ومعارفهم. كذلك، ينبغي أن يمارس المقيِّمُون وظيفتهم ضمن حدود تدريبهم المهني واختصاصهم، وينبغي أن يمتنعوا عن إجراء تقييمات تندرج إلى حد كبير خارج نطاق تلك الحدود.

المعيار 2-2 : ينبغي أن تكون لدى المقيِّمين الخلفية التعليمية والمؤهلات ذات الصلة وأن يكونوا قد تلقوا تدريبا على التقييم.

7 - يُفَضَّل أن يكون المقيِّمُون حاصلين على درجة جامعية متقدمة أو يكون لديهم خلفية معادلة، في العلوم الاجتماعية أو التخصصات الأخرى ذات الصلة، مع تلقيهم تدريبا متخصصا في مجالات من قبيل التقييم، وإدارة المشاريع، والإحصاءات الاجتماعية، والبحث والتحليل الإحصائيين المتقدمين.

8 - ينبغي أن يسعى المقيِّمُون باستمرار إلى صيانة كفاءاتهم وتحسينها، لكي يقدموا أعلى مستوى من الأداء في تقييماتهم. وهذا التطوير المهني المستمر قد يشمل الحلقات الدراسية وحلقات العمل الرسمية، والدراسة الذاتية، وتقييمات الممارسة الذاتية، والعمل مع مُقيِّمين آخرين للتعلم من مهاراتهم وخبرتهم الفنية.

المعيار 2-3 : ينبغي أن تكون لدى المقيِّمين خبرة عملية مهنية ذات صلة بالتقييم.

9 - ينبغي أن تكون أيضا لدى المقيِّمين خبرة مهنية ذات صلة في مجالات:

- تصميم وإدارة عمليات التقييم، بما في ذلك مع أصحاب المصلحة المتعددين؛
- تصميم الاستقصاءات وتنفيذها؛
- بحوث العلوم الاجتماعية؛
- التخطيط للمشاريع/البرامج/السياسات، ورصدها وإدارتها.

المعيار 2-4 : من اللازم أن تكون لدى المقيِّمين دراية تقنية محددة بشأن المنهجية أو النهج الذي سيلزم للتقييم المحدد الذي سيضُطلع به، وكذلك مهارات إدارية وشخصية معينة، ومن اللازم أن يكون لديهم إلمام بتلك المنهجية أو بذلك النهج.

10 - قد يفيد على وجه الخصوص في المجالات التالية وجود خبرة متخصصة و/أو معرفة منهجية/تقنية، بما في ذلك بعض المهارات المحددة في مجال جمع البيانات وتحليلها:

- النُهج القائمة على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبرمجة؛

- فهم الاعتبارات الجنسانية؛
- فهم مبادئ الإدارة القائمة على النتائج؛
- النمذجة المنطقية/تحليل الأطر المنطقية؛
- التقييم في الوقت الحقيقي المنْصَب على الانتفاع، والمشترك، والتلخيصي، والتكويني؛
- جمع البيانات الكمية والنوعية وتحليلها؛
- إجراءات التقييم السريع؛
- النُهج التشاركية.

11 - يحتاج المقَيِّم، الذي تتضمن مسؤولياته إدارة التقييم، إلى مهارات إدارية محددة هي:

- إدارة عملية التقييم؛
- التخطيط، ووضع المعايير، ورصد العمل؛
- إدارة الموارد البشرية والمالية؛
- القيادة بروح الفريق؛
- التفكير الاستراتيجي والشامل؛
- البصيرة والقدرة على حل المشاكل.

12 - يحتاج المقيِّم أيضا إلى مهارات شخصية معينة تفيد على وجه الخصوص في عملية التقييم:

- العمل بروح الفريق والتعاون؛
- القدرة على الجمع ما بين أصحاب مصلحة متباينين؛
- الاتصال؛
- مهارات صياغة قوية؛
- مهارات تحليلية؛
- مهارات التفاوض؛

- مهارات لغوية مناسبة للمنطقة التي يجري فيها التقييم.

المبادئ الأخلاقية

المعيار 2-5 : ينبغي أن يُراعي المقيِّمُون المعتقدات والسلوكيات والعادات في علاقاتهم مع جميع أصحاب المصلحة وأن يتصرفوا بنزاهة وأمانة.

13 - تماشيا مع إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان وغيره من اتفاقيات حقوق الإنسان، ينبغي أن يعمل المقيِّمُون وفقا للقيم الدولية.

14 - ينبغي أن يكون المقيِّمُون على وعي بالاختلافات في الثقافة، والعادات المحلية، والمعتقدات والممارسات الدينية، والتفاعل الشخصي وأدوار الجنسين، والإعاقة، والعمر، والأصل الإثني، وألا تغيب عن بالهم الآثار التي يُحتمل أن تترتب على هذه الاختلافات عند التخطيط لتقييماتهم وإجرائها والإبلاغ عنها.

15 - يجب أن يكفل المقَّيِمُون أمانة ونزاهة عملية التقييم بأكملها. وتقع على المقَّيِمُون أيضا مسؤولية تعلو على ما عداها وتتمثل في كفالة أن تكون أنشطة التقييم مستقلة ومحايدة ودقيقة.

المعيار 2-6: ينبغي أن يكفل المقيِّمُون اتسام اتصالاتهم مع الأفراد بالاحترام.

16 - ينبغي أن يتجنب المقَّيِمُون المساس بكرامة الأشخاص الذين يحتكون بهم أثناء عملية التقييم أو المساس باحترام أولئك الأشخاص لأنفسهم.

17 - انطلاقا من إدراك أن التقييم قد يؤثر سلبا على مصالح بعض أصحاب المصلحة، ينبغي أن يُجري المقَّيِمُون التقييم ويوضحوا الغرض منه ويبلغوا عن نتائجه بطريقة تحترم بوضوح كرامة أصحاب المصلحة وإحساسهم بقدرهم.

المعيار 2-7: ينبغي أن يحرص المقيِّمُون على عدم الكشف عن هوية فرادى المبلِغين وأن يحموا سرية أولئك الأفراد.

18 - ينبغي أن يوفر المقيِّمُون أقصى مدة إشعار ممكنة، وأن يقللوا إلى أدنى حد من الطلبات على الوقت، وأن يحترموا حق الناس في الخصوصية.

19 - يجب أن يحترم المقيِّمُون حق الناس في تقديم المعلومات في سرية، ويجب أن يكفلوا عدم إمكانية تعقُّب المعلومات الحساسة بحيث يُعرف مصدرها. وينبغي أيضا أن يُحيطوا المشاركين علما بنطاق السرية وحدودها.

20 - ليس من المتوقع من المقيِّمين أن يُقيِّموا الأفراد، ويجب أن يوازنوا تقييم وظائف الإدارة مع هذا المبدأ العام.

21 - تقع على المقيِّمين ملاحظة القضايا والنتائج التي قد لا تكون متصلة مباشرة باختصاصاتهم. وينبغي أن يتشاوروا مع كيانات رقابية أخرى ذات صلة في حالة وجود أي شك فيما إذا كانت هناك قضايا، من قبيل أدلة على ارتكاب مخالفات، ينبغي الإبلاغ عنها، وبشأن كيفية الإبلاغ عنها.

المعيار 2-2 : المقيِّمُون مسؤولون عن أدائهم ونواتجهم (نواتجهم).

22 - المقيِّمُون مسؤولون عن عرض حدود الدراسة ونتائجها وتوصياتها كتابيا و/أو شفويا بوضوح ودقة ونزاهة.

23 - ينبغي أن يكون المقيِّمُون مسؤولين عن إتمام التقييم في حدود فترة مزمعة معقولة، مع الإقرار بالتأخيرات غير المسبوقة التي تنجم عن عوامل خارج سيطرة المقيِّم.

3 - إجراء التقييمات

التصميم

المعيار 3-1: ينبغي تصميم التقييم على نحو يكفل الحصول على معلومات صحيحة وموثوقة في الوقت المناسب تكون ذات أهمية للموضوع الجاري تقييمه.

1 - تجري التقييمات في أعقاب التخطيط الدوري على مستويات شتى، الذي يتألف من مراحل مختلفة هي: التخطيط والتصميم والتنفيذ والمتابعة.

المعيار 3-2 : ينبغي أن تنص الاختصاصات على الغرض من التقييم وأن تصف عملية التقييم ونواتجها.

2 - ينبغي وصف تصميم تقييم وصفا دقيقا قدر الإمكان في الاختصاصات، التي ينبغي أن تشمل العناصر التالية:

- سياق التقييم؛
- الغرض من التقييم؛
- النطاق (الذي يبيّن ما يشمله التقييم وما لا يشمله)؛
- معايير التقييم (ومن بينها الأهمية والكفاءة والفعالية والأثر والاستدامة)؛
- أسئلة التقييم الرئيسية؛
- منهجية/نهج جمع البيانات وتحليلها وإشراك أصحاب المصلحة؛
- خطة العمل والتنظيم والميزانية؛
- النواتج والإبلاغ؛
- استخدام نتائج التقييم، بما في ذلك المسؤوليات المتعلقة بكل استخدام.

المعيار 3-3: ينبغي أن يُذكر بوضوح الغرض من التقييم وسياقه، مع تقديم تبرير محدد لإجراء التقييم في مرحلة زمنية معينة.

3 - يجب تحديد الغرض من التقييم بوضوح ودقة مع مراعاة الاحتياجات الرئيسية من حيث المعلومات لمستخدمي التقييم المقصودين. ويُورد الغرض مناقشة بشأن سبب إجراء التقييم، والدافع إليه، والطريقة التي سيستخدم بها. ويتعلق الغرض أيضا بتوقيت التقييم في مراحل شتى من دورة الادارة. وهذا يُزيد من وضوح التقييم وينبغي أن يوفر التوجه العام، الذي ينبغي أن يرد بمزيد من التفصيل في أهداف التقييم ونطاقه.

المعيار 3-4: ينبغي أن يُوصف بوضوح الموضوع الذي سيجري تقييمه.

4 - ينبغي أن يُوصف الموضوع الذي سيجري تقييمه من حيث ما يرمي إلى تحقيقه، ورؤية المصممين للكيفية التي سيعالج بها المشكلة التي حددوها، وطرائق التنفيذ، وأي تغيير عمدي، أو غير عمدي، في التنفيذ.

5 - من بين العناصر الأخرى أهمية أو بارامترات الموضوع الذي سيجري تقييمه بما في ذلك تكلفته، وقيمته النسبية بالنسبة، مثلا، لأنشطة المنظمة بوجه عام. وينبغي، على أقل تقدير، أن يتضمن الوصف عدد المشاركين/الأشخاص الذين يشملهم المشروع.

المعيار 3-5: ينبغي أن تكون أهداف التقييم واقعية وقابلة للتحقق، في ضوء المعلومات التي يمكن جمعها في سياق المشروع. ومن اللازم أيضا تحديد نطاق التقييم بوضوح.

6 - ينبغي أن تكون أهداف التقييم نابعة من الغرض من التقييم. وينبغي أن تكون واضحة وأن يكون جميع أصحاب المصلحة المعنيين قد وافقوا عليها.

7 - يُحدد النطاق حدود التقييم، بحيث يُحدد الأهداف ومعايير التقييم حسب الحالة المعينة. وينبغي أيضا أن يجعل تغطية التقييم صريحة (من حيث الفترة الزمنية، ومرحلة التنفيذ، والمنطقة الجغرافية، وأبعاد مشاركة أصحاب المصلحة الجاري بحثها). وينبغي أيضا الإقرار بحدود التقييم ضمن النطاق.

8 - يجوز أيضا أن تكون أسئلة تقييمية هي الموجهة للتقييمات. فهذه الأسئلة تُضيف مزيدا من التفاصيل للأهداف وتُسهم في تحديد النطاق.

9 - أهداف التقييم ونطاقه هما إطاران مرجعيان هامان لتحديد منهجية التقييم والموارد اللازمة.

المعيار 3-6 : ينبغي أن يُحدد تصميم التقييم بوضوح معايير التقييم التي سَيُقيَّم الموضوع الذي سيجري تقييمه في ضوئها.

10 - أكثر معايير التقييم التطبيقية شيوعا هي ما يلي: الأهمية، الكفاءة، الفعالية، الأثر، القيمة مقابل النقود، رضى العملاء، الاستدامة. وينبغي أيضا أن تشمل معايير الاستجابة الإنسانية ما يلي: التغطية، التنسيق، الاتساق، الترابط، الحماية. ولا تنطبق المعايير كلها على كل تقييم.

المعيار 3-7 : ينبغي أن تكون منهجيات التقييم دقيقة بدرجة كافية لتقييم موضوع التقييم ولكفالة تقييم كامل ونزيه وغير متحيز.

11 - ينبغي أن تكون منهجيات التقييم التي تستخدم من أجل جمع البيانات وتحليلها وإشراك أصحاب المصلحة مناسبة للموضوع الذي سيجري تقييمه، لكفالة أن تكون المعلومات التي تُجمع صحيحة وموثوقة وكافية لتحقيق أهداف التقييم، ولكفالة أن يكون التقييم كاملا ونزيها وغير متحيز.

12 - تتوقف أساليب التقييم على المعلومات المطلوبة، ونوع البيانات التي يجري تحليلها. وينبغي أن تتأتى البيانات من طائفة متنوعة من المصادر لكفالة دقتها وصحتها وموثوقيتها، ولكفالة إيلاء اعتبار لجميع الأشخاص/أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أن تتناول المنهجية تناولا صريحا قضايا نوع الجنس والفئات الممثلة تمثيلا أقل مما يجب.

13 - ينبغي أيضا الإقرار بحدود أساليب التقييم المختارة.

المعيار 3-8 : ينبغي أن يقيِّم التقييم فعالية التكاليف، إلى أقصى حد ممكن عمليا.

14 - ينبغي للتقييم، باستخدام طائفة من نُهُجْ تحليل التكاليف، تتراوح من تحليل فعالية التكاليف وجدواها، إلى تحليل كفاءة التكاليف، إلى مقارنة سريعة للتكاليف، أن يسعى، إلى أقصى حد ممكن، إلى الإجابة على الأسئلة العامة التالية:

- كيف تُقارن التكاليف الفعلية بالمقاييس المرجعية المماثلة الأخرى؟
- ما هي أرخص أو أنجع طريقة لتحقيق النتائج المتوقعة؟
- ما هي آثار التصعيد أو التخفيض على التكاليف؟
- ما هي تكاليف تكرار الموضوع الجاري تقييمه في بيئة مختلفة؟
- هل الموضوع الجاري تقييمه يستحق ذلك؟ هل الفوائد الاقتصادية تفوق التكاليف؟
- كيف تؤثر التكاليف على استدامة النتائج؟

15 - يستفيد تحليل التكاليف في التقييم من المعلومات المالية، ولكنه قد ينطوي أيضا على حساب ''التكاليف الاقتصادية'' من قبيل الموارد البشرية، والعمل العيني، وتكاليف الفرصة الضائعة، وما إلى ذلك.

16 - سيتوقف نطاق تحليل التكاليف، أي ما إذا كانت تجري مقارنة للتكاليف بشأن الآثار أو النتائج أو النواتج، على الغرض من التقييم والأسئلة التي يطرحها التقييم. ويجب أن يكون تحليل التكاليف صريحا من حيث المنظورات المختلفة التي تُحَلل التكاليف منها (مانحون، منظمة واحدة، أصحاب مصلحة رئيسيون) والقيود — أي تعقُّد الموضوع (أهداف برنامجية متعددة، وشركاء متعددون، ونظم مالية متعددة)، وتوافر البيانات، والوقت والموارد المستثمرَيْن.

17 - تحليل التكاليف لا يكون ممكنا عملياً على الدوام. وحيثما لا يشمل تقييم أي تحليل للتكاليف، ينبغي أن يتضمن القسم الذي يتناول الأهداف أو المنهج بعض الأسس المنطقية لهذا الاستبعاد.

18 - من المتوقع من المقيِّمين أن يشيروا إلى مجالات استخدام الموارد الذي يفتقر إلى الكفاءة بوضوح.

المعيار 3-9: ينبغي أن يتضمن تصميم التقييم، عند الاقتضاء، اعتبارات: - مدى تجسيد التزام منظومة الأمم المتحدة بالنهج القائم على أساس حقوق الإنسان في تصميم المشروع الذي سيُقيَّم.

19 - منظمات الأمم المتحدة يوجهها ميثاق الأمم المتحدة، وعليها مسؤولية ومهمة مساعدة الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها نحو إعمال حقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون داخل منطقة ولايتها القانونية. وتُزود معاهدات وآليات وصكوك حقوق الإنسان كيانات الأمم المتحدة بإطار مرجعي توجيهي، وأساس قانوني للمبادئ الأخلاقية، وينبغي أن توجه أعمال التقييم. وينبغي إيلاء اعتبار أيضا للقضايا الجنسانية وللفئات التي يصعُب الوصول إليها والمستضعفة.

20 - قد يتضمن تصميم التقييم علاوة على ذلك عملية استعراض أخلاقي ما للتصميم الأصلي للمشروع الذي سيجري تقييمه، بما في ذلك:

- توازن التكاليف والفوائد للمشاركين بما في ذلك الأثر السلبي المحتمل؛
- المبادئ الأخلاقية التي تُحدد مَن يشمله التقييم ومَن يُستبعد منه وكيفية إجرائه؛
- التعامل مع مسألة الخصوصية والسرية؛

- ممارسات الحصول على موافقة عن علم؛
- تقديم تعليقات إلى المشاركين؛
- آليات لتشكيل ورصد سلوك وممارسة المقيِّمين وجامعي البيانات.

العملية

المعيار 3-10: يجب أن تتسم العلاقة بين المقيِّم ومفوّض (مفوضي) أي تقييم، من البداية، بالاحترام والثقة المتبادلين.

21 - ينبغي بيان مسؤوليات الأطراف التي توافق على إجراء تقييم (مع تحديد ما سيُنجز وكيف سيُنجز وبواسطة مَن ومتى) في اتفاق مكتوب من أجل إلزام الأطراف المتعاقبة باستيفاء جميع الشروط المتفق عليها، أو بإعادة التفاوض على الاتفاق في حالة عدم حدوث ذلك. وينبغي وضع اتفاقات، من قبيل ''الاختصاصات''، في المجالات التالية على الأقل: التمويل؛ والاطار الزمني؛ والأشخاص المعنيين؛ والتقارير التي ستُعد أو تُنشر؛ والمضمون؛ والمنهجية؛ والإجراءات التي ستُتَبع. فوجود اتفاق من هذا القبيل يُقلل من احتمال نشوء سوء تفاهمات بين الأطراف المتعاقدة ويجعل من الأيسر إيجاد حل لها في حالة نشوئها. ويمثل توفير تقرير في بداية التقييم أداة مفيدة لإضفاء الطابع الرسمي على اتفاق من هذا القبيل ولكفالة التفسير الصحيح لـ''الاختصاصات''.

22 - ينبغي أن يتشاور المقيِّمُون مع مفوض (مفوضي) التقييم بشأن القرارات التعاقدية من قبيل السرية؛ والخصوصية؛ والاتصال؛ وملكية النتائج والتقارير.

المعيار 3-11: ينبغي استشارة أصحاب المصلحة في تخطيط التقييمات وتصميمها وإجرائها ومتابعتها.

23 - يجب تحديد أصحاب المصلحة واستشارتهم عند التخطيط للتقييم (المسائل الرئيسية، والأسلوب، والتوقيت، والمسؤوليات) وينبغي إبقاؤهم على علم طيلة عملية التقييم. ويجب أن يراعي نهج التقييم فرص التعلُم والمشاركة (من قبيل حلقات العمل، ومجموعات التعلُم، واستخلاص المعلومات، والمشاركة في الزيارات الميدانية) لكفالة إدماج اصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التعلُم من التقييم.

24 - يجوز إنشاء مجموعة تعلُّم أساسية أو مجموعة توجيهية مكونة من ممثلين لمختلف أصحاب المصلحة في التقييم، عندما يكون ذلك ممكنا عمليا. ويتمثل دور هذه المجموعات في العمل كأداة لتوجيه وتيسير واستعراض أعمال التقييم. وعلاوة على ذلك، يجوز أن تُسند إلى هذه المجموعة مهمة تيسير نشر وتطبيق النتائج وتدابير المتابعة الأخرى.

المعيار 3-12: قد تكون مجموعة استعراض نظراء أو مجموعة مرجعية، مكونة من خبراء خارجيين، مفيدة على وجه الخصوص.

25 - تبعا لنطاق التقييم ومدى تعقُّده، قد يكون من المفيد إنشاء مجموعة استعراض نظراء أو مجموعة مرجعية مكونة من خبراء في المواضيع التقنية التي يشملها التقييم. ومن شأن هذه المجموعة أن تُقدم إرشادا فنياً لعملية التقييم (بحيث تقدم مثلا مدخلات بشأن الاختصاصات وتوفر رقابة جيدة على مشروع التقرير).

اختيار الفريق

المعيار 3-13: ينبغي إجراء التقييمات بواسطة أفرقة تقييم مؤهلة جيداً.

26 - يتوقف عدد المقيِّمين في أي فريق بعينه على حجم التقييمات. ومن اللازم أن تضطلع أفرقة متعددة التخصصات بالتقييمات المتعددة الأوجه.

27 – ينبغي اختيار المقيمين على أساس الكفاءة وبواسطة عملية شفافة.

28 - ينبغي أن يُكسب الأعضاء المختارون الفريق أنواعا مختلفة من الدراية الفنية والخبرة. وينبغي أن يكون عضو واحد على الأقل من أعضاء الفريق، إن أمكن، متمرسا في القطاع أو المجالات التقنية التي يتناولها التقييم، أو تكون لديه دراية معقولة بالموضوع الذي سيجري تقييمه. ويُفضل أن يكون عضو واحد آخر على الأقل متخصصا في التقييم ومتمرسا في استخدام منهجيات التقييم المحددة التي سيُستعان بها في ذلك التقييم. وينبغي أن تكون أيضا لدى فريق التقييم دراية وفهم بخصوص القضايا والمشاكل الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في البلد الذي سيجري فيه التقييم (أو في البلدان التي سيجري فيها التقييم) أو في بلدان مماثلة في المنطقة. وقد يلزم أيضا توافر معلومات

أساسية أو إلمام بشأن حالات الطوارئ، سواء من أجل إجراء عملية التقييم نفسها أو من أجل فهم سياق التقييم بعينه.

المعيار 3-14: ينبغي أن يكون هناك توازن بين الجنسين في تكوين أفرقة التقييم وأن تكون تلك الأفرقة متنوعة جغرافيا وتضم مهنيين من البلدان أو المناطق المعنية.

29 - ينبغي إشراك شركات مهنية أو أفراد مهنيين مؤهلين ويتسمون بالكفاءة والتمرس من البلدان المعنية، كلما أمكن، في إجراء التقييم، ضماناً، في جملة أمور، لمراعاة المعارف والمعلومات الوطنية/المحلية مراعاة وافية في التقييمات ودعما لبناء قدرات التقييم في البلدان النامية. ويجوز أيضا إسناد مهمة إجراء التقييمات إلى القطاع الخاص الوطني وإلى منظمات المجتمع المدني. وينبغي تشجيع إجراء تقييمات مشتركة مع الحكومات أو مع أصحاب المصلحة الآخرين بنفس القدر.

30 - ينبغي أيضا أن يتعرف أعضاء فريق التقييم على القيم والخصائص الثقافية والاجتماعية للمتلقين والمستفيدين المقصودين. فبهذه الطريقة سيكونون مؤهلين تأهيلا أفضل لفهم واحترام العادات والمعتقدات والممارسات المحلية طيلة أعمال التقييم.

التنفيذ

المعيار 3-:15 ينبغي إجراء التقييمات بطريقة مهنية وأخلاقية.

31 - ينبغي إجراء التقييمات بطريقة تشاركية وأخلاقية وينبغي إيلاء الاحترام والاعتبار الواجبين لما فيه الخير لأصحاب المصلحة (حقوق الإنسان والكرامة والإنصاف). ويجب أن تُراعي التقييمات المنظور الجنساني وأن تراعي اختلاف الثقافات وأن تحترم السرية وتحمي مصادرها وكرامة من تجري مقابلات معهم.

32 - ينبغي اتباع إجراءات التقييم بطريقة واقعية ودبلوماسية ومدركة للتكاليف ومجدية من حيث التكاليف.

33 - ينبغي أن تكون التقييمات دقيقة وموثقة جيدا وأن تستخدم أساليب شفافة توفِّر معلومات صحيحة وموثوقة. وينبغي أن تُتاح لأعضاء فريق التقييم فرصة للتنصل من

أحكام وتوصيات بعينها. وينبغي أن يُسجل في تقرير التقييم أي خلافات غير محسومة في الرأي في إطار الفريق.

34 - ينبغي إجراء التقييمات بطريقة وافية ومتوازنة بحيث تتناول وتحلل مختلف المنظورات. وينبغي تأييد النتائج الرئيسية بواسطة مستندات أثناء عملية المسح. وينبغي معالجة أي تضارب في المصلحة بأمانة وبطريقة مفتوحة بحيث لا يقوِّض نتيجة التقييم.

35 - ينبغي أن يبحث المقيِّمُون، بطريقة ملائمة من حيث السياق، القيم والافتراضات والنظريات والأساليب والنتائج والتحليلات التي تؤثر تأثيرا كبيرا على تفسير نتائج التقييم. وينطبق ذلك على جميع جوانب التقييم، بدءا من وضع التصور المفاهيمي الأولي له وانتهاء باستخدام نتائجه في آخر المطاف.

36 - ينبغي عدم استخدام حقوق ورفاه الأفراد استخداما سلبيا في التخطيط لإجراء تقييم وفي إجرائه. وينبغي إبلاغ ذلك إلى جميع الأشخاص المشتركين في تقييم، وكذلك عواقبه المتوقعة بالنسبة للتقييم الجاري بحثه.

الإبلاغ

المعيار 3-16: ينبغي أن يكون تقرير التقييم الختامي منظما بطريقة منطقية ويحتوي على نتائج مستندة إلى أدلة وعلى استنتاجات ودروس مستفادة وتوصيات، وينبغي أن يكون خاليا من أي معلومات ليست لها علاقة بالتحليل الإجمالي. وينبغي عرض التقرير بطريقة تجعل المعلومات الواردة فيه ميسورة ومفهومة.

37 - يجب أن يكون قارئ أي تقرير تقييمي قادرا على فهم ما يلي:

- الغرض من التقييم؛
- ما جرى تقييمه على وجه الدقة؛
- الطريقة التي صُمم بها التقييم وأُجري؛
- ما هي الأدلة التي وُجِدت؛
- ما هي الاستنتاجات التي استُخلصت؛

- ما هي التوصيات المقدمة؛
- ما هي الدروس المستخلصة.

38 - إذا استبان للمُقيِّمين وجود احتيال أو سوء تصرف أو إساءة استعمال للسلطة أو انتهاك لحقوق فعليهم أن يُحيلوا الأمر طي الكتمان إلى السلطات المختصة في الأمم المتحدة للتحقيق في هذه الأمور. وينبغي ألا يُستعاض بالتقييمات عن عملية صنع القرار فيما يتعلق بشؤون الموارد البشرية كل على حدة، أو استخدام تلك التقييمات بدلا من تلك العملية.

39 - ينبغي أن يسمح المقيِّمُون لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالاطلاع على معلومات التقييم الملائمة، وينبغي أن ينشروا بهمة تلك المعلومات على أصحاب المصلحة إن أمكن. وينبغي أن تشمل دائما الرسائل الموجهة إلى صاحب مصلحة ما جميع النتائج الهامة التي قد يكون لها تأثير على مصالحه. وفي جميع الحالات، ينبغي أن يسعى المقيِّمُون جاهدين إلى عرض النتائج بأقصى قدر ممكن من الوضوح والبساطة بحيث يستطيع العملاء وغيرهم من أصحاب المصلحة أن يفهموا بسهولة عملية التقييم ونتائجها.

المتابعة

المعيار 3-17: يتطلب التقييم استجابة صريحة من جانب هيئات الإدارة والإدارة التنفيذية التي تتناولها التوصيات.

40 - قد يأخذ هذا، كما في حالة القواعد، شكل استجابة من الإدارة، وخطة عمل و/أو اتفاق يحدد بوضوح المسؤوليات وأوجه المساءلة.

41 - ينبغي إجراء متابعة منهجية لتنفيذ توصيات التقييم التي قبلتها الإدارة التنفيذية و/أو هيئات الإدارة.

42 - ينبغي أيضا تقديم تقارير دورية عن حالة تنفيذ توصيات التقييم. وينبغي تقديم هذه التقارير إلى هيئات الإدارة و/أو رئيس المنظمة.

4 – تقارير التقييم

المعيار 4-1: ينبغي أن تقدم صفحة العنوان والصفحات الأولى المعلومات الأساسية الرئيسية.

1 – ينبغي أن تكون المعلومات التالية من السهل الاطلاع عليها في الصفحات القليلة الأولى من التقرير:

- اسم الموضوع (أي النشاط، أو البرنامج، أو السياسة، وما إلى ذلك) الجاري تقييمه؛
- التاريخ؛
- جدول المحتويات، بما في ذلك المرفقات؛
- اسم منظمة (منظمات) المقيِّمين؛
- اسم وعنوان المنظمة (المنظمات) التي أصدرت تكليفا بإجراء التقييم.

المعيار 4-2: ينبغي أن يحتوي تقرير التقييم على موجز تنفيذي.

2 – ينبغي أن يقدم الموجز التنفيذي نُبذة عن العناصر الأساسية في تقرير التقييم. وتيسيرا لزيادة نسبة قراء التقرير، ينبغي أن يكون الموجز التنفيذي قصيراً، بحيث يقتصر على صفحتين أو ثلاث صفحات، وينبغي أن يكون ''قائما بذاته''. وينبغي أن يُزود مستوى المعلومات القارئ غير الملم بفهم واضح لما وجده التقييم ولتوصياته وللدروس المستفادة منه.

3 – ينبغي أن يتضمن الموجز التنفيذي ما يلي:

- وصف موجز للموضوع الجاري تقييمه؛
- سياق الموضوع وحالته الراهنة ووصفه مقابل المسائل الأخرى ذات الصلة؛
- الغرض من التقييم؛
- أهداف التقييم؛
- الجمهور المقصود للتقرير؛

- وصف موجز للمنهجية، بما في ذلك الأساس المنطقي لاختيار المنهجية؛ والمصادر المستخدمة للحصول على البيانات؛ والأساليب المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها والقيود الرئيسية؛
- أهم النتائج والاستنتاجات؛
- التوصيات الرئيسية.

المعيار 4-3: ينبغي أن يُوصف بوضوح الموضوع الجاري تقييمه، بما في ذلك النموذج المنطقي و/أو سلسلة النتائج المتوقعة والأثر المقصود، واستراتيجية التنفيذ، والافتراضات الأساسية.

4 - ينبغي أن يصف تقرير التقييم بوضوح الغرض من الموضوع الجاري تقييمه ورؤية مصممي التقييم للطريقة التي سيعالج بها المشكلة المحددة. ومن بين العناصر الهامة الإضافية ما يلي: أهمية الموضوع الجاري تقييمه ونطاقه؛ ووصف للمتلقين/المستفيدين وأصحاب المصلحة المقصودين؛ وأرقام الميزانية.

5 - ينبغي أن يكون وصف الموضوع الجاري تقييمه وجيزا قدر الإمكان مع كفالة تقديم جميع المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع. وإذا ارتُئيت ضرورة تقديم تفاصيل إضافية، من الممكن تقديم وصف يتضمن النموذج المنطقي في مرفق.

المعيار 4-4: ينبغي أن يوصف بوضوح دور ومساهمات منظمات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الموضوع الجاري تقييمه.

6 - ينبغي أن يصف التقرير مَن يشملهم التقييم وأدوارهم ومساهماتهم في الموضوع الجاري تقييمه، بما في ذلك الموارد المالية؛ والتبرعات العينية؛ والمساعدة التقنية، والمشاركة، ووقت الموظفين؛ والتدريب؛ والقيادة؛ والدعوة؛ وعمليات التأثير؛ وأي مساهمات من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، من قبيل المجتمعات المحلية. وينبغي بذل محاولة لتوضيح ما ساهم به الشركاء في أي نتيجة بعينها.

7 - سيرغب المستخدمون في مقارنة ذلك بمن شارك في التقييم وذلك لتقدير الكيفية التي أُدرجت بها وجهات النظر المختلفة.

المعيار 4-5: ينبغي وصف الغرض من التقييم وسياقه.

8 - ينبغي أن يتناول الغرض سبب إجراء التقييم، والطريقة التي سيستخدم بها، والقرارات التي ستُتخذ بعد إتمام التقييم. أما السياق فينبغي أن يُوصف من أجل إتاحة فهم للإطار الذي جرى فيه التقييم.

المعيار 4-6: ينبغي أن يقدم تقرير التقييم شرحا لمعايير التقييم التي استخدمها المقيِّمُون.

9 - لا ينطبق على كل تقييم جميع المعايير. وينبغي أن يُفسر التقرير الأساس المنطقي لعدم استخدام معيار بعينه، وأن يفسر أيضا أي قيود في تطبيق معايير التقييم. وينبغي أن تُوصف معايير الأداء أو المقاييس المرجعية المستخدمة في التقييم.

10 - من المهم جعل أساس الأحكام القيمية شفافة.

المعيار 4-7: ينبغي أن يقدم تقرير التقييم تفسيرا واضحا لأهداف التقييم ولنطاق التقييم.

11 - ينبغي أن تُوصف الأهداف الأصلية للتقييم، وكذلك أية تغييرات أُدخلت على تصميم التقييم.

12 - ينبغي أن يُوصف نطاق التقييم، مع توضيح تغطية التقييم. وينبغي أيضا الإقرار بحدود التقييم.

13 - ينبغي شرح أسئلة التقييم الأصلية، وكذلك الأسئلة التي أضيفت أثناء التقييم. فهذه مراجع حاسمة الأهمية يجب مقارنة مضمون التقرير في ضوئها.

14 - أهداف التقييم ونطاقه يمثلان أيضا مرجعين حاسمي الأهمية للحكم على ما إذا كانت المنهجية المختارة والموارد المخصصة وافية بالغرض.

المعيار 4-8: ينبغي أن يبين تقرير التقييم مدى إدراج القضايا الجنسانية والاعتبارات الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان حيثما ينطبق ذلك.

15 - ينبغي أن يتضمن تقرير التقييم وصفا لجملة أمور منها ما يلي:

- كيفية وضع القضايا الجنسانية موضوع التطبيق كموضوع جامع في البرمجة، وما إذا كان الموضوع الجاري تقييمه قد أولى اهتماما كافيا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مراعاة المنظور الجنساني؛
- ما إذا كان الموضوع الجاري تقييمه قد أولى اهتماما لتأثيرات التقييم على الفئات المهمشة والمستضعفة والتي يصعب الوصول إليها؛
- ما إذا كان الموضوع الجاري تقييمه قد استرشد بمعاهدات وصكوك حقوق الإنسان؛
- مدى تحديد الموضوع الجاري تقييمه للمطالبات والالتزامات ذات الصلة فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛
- كيفية تحديد الثغرات في قدرة أصحاب الحق على المطالبة بحقوقهم، وقدرة حَمَلة الواجب على الوفاء بالتزاماتهم، بما يتضمن تحليلا للقضايا الجنسانية وللفئات المهمشة والمستضعفة، وكيفية معالجة تصميم الموضوع الجاري تقييمه وتنفيذه لهذه الثغرات؛
- كيفية رصد الموضوع الجاري تقييمه للنتائج ونظرته لها في إطار الحقوق هذا.

المعيار 4-9: ينبغي أن توصف منهجية التقييم المطبقة وصفا شفافا، بما يتضمن أي قيود للمنهجية.

16 - ينبغي أن يتضمن تقرير التقييم وصفا شاملا، ولكن ليس مفرطا، للجوانب الهامة من المنهجية وذلك لتمكين مستخدم التقييم (أو مستخدمي التقييم) من التوصل إلى استنتاجات تخصه (أو تخصهم) بشأن جودة البيانات. وينبغي أن يتضمن أي وصف للمنهجية ما يلي:

- مصادر البيانات؛
- وصف لأساليب جمع البيانات وتحليلها (بما في ذلك مستوى الدقة اللازم للأساليب الكمية، أو نطاقات القيمة أو الترميز المستخدمين في أغراض التحليل النوعي)؛

- وصف عملية أخذ العينات (المنطقة التي يجب تمثيلها والسكان الذين يجب تمثيلهم، والأساس المنطقي للاختيار، وآليات الاختيار، والأعداد المختارة من المواضيع المحتملة، وقيود العينة)؛
- المؤشرات والمقاييس المرجعية، عند الاقتضاء (المؤشرات السابقة، والاحصاءات الوطنية، وما إلى ذلك)؛
- طريقة التقييم، بما ذلك مشاركة كل فرد من أفراد الفريق؛
- خطة التقييم؛
- القيود الرئيسية.

وينبغي أن تتضمن المرفقات ما يلي:

- المزيد من التفاصيل عن أي مما سلف ذكره؛
- أدوات جمع البيانات (عمليات المسح، والقوائم المرجعية، وما إلى ذلك)؛
- نظام كفالة جودة البيانات عن طريق رصد عملية جمع البيانات والرقابة عليها؛
- مناقشة أكثر تفصيلا للقيود حسب الحاجة.

المعيار 4-10: ينبغي أن يقدم التقييم وصفا كاملا لمشاركة أصحاب المصلحة.

17 - ينبغي وصف مستوى مشاركة أصحاب المصلحة في التقييم، بما في ذلك الأساس المنطقي لاختيار ذلك المستوى بعينه. ومع أن التقييمات لا يمكن أن تكون جميعها تشاركية بنفس الدرجة، من المهم إيلاء اعتبار لمشاركة أصحاب المصلحة، باعتبار أن هذه المشاركة يتزايد الاقرار بأنها عامل حاسم الأهمية في استخدام الاستنتاجات والتوصيات والدروس المستفادة. واتباع نهج قائم على أساس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبرمجة يضيف تشديدا على مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين. وفي حالات كثيرة، يشير هذا بوضوح إلى مشاركة الناس والمجتمعات المحلية. كذلك، قد يكون من الضروري إدراج فئات معينة من أصحاب المصلحة من أجل إجراء تقييم كامل وعادل.

المعيار 4-11 ينبغي أن يتضمن تقرير التقييم مناقشة لمدى اشتمال تصميم التقييم على ضمانات أخلاقية عند الاقتضاء.

18 - ينبغي أن يرد في التقرير وصف جيد للاعتبارات الأخلاقية، بما في ذلك الأساس المنطقي وراء تصميم التقييم وآليات حماية سرية الأفراد، ومن بينهم الأطفال، وكرامتهم وحقوقهم ورفاههم، واحترام قيم المجتمعات المستفيدة.

المعيار 4-12: عند عرض النتائج ينبغي قياس المدخلات والمخرجات والنتائج/الآثار إلى أقصى حد ممكن (أو تقديم أساس منطقي مناسب لعدم القيام بذلك.

19 - ينبغي التمييز بوضوح بين النتائج المتعلقة بالمدخلات لإكمال الأنشطة أو منجزات العملية، من ناحية، والمخرجات والنتائج والآثار، من الناحية الأخرى.

20 - ينبغي أن تتضمن النتائج والآثار أي تأثيرات غير مقصودة، سواء كانت مفيدة أو ضارة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إدراج أي تأثيرات مضاعفة أو هبوطية للموضوع الجاري تقييمه. وينبغي، قدر الإمكان، قياس كل من هذه التأثيرات إما كميا أو نوعيا. وعند استخدام هذه القياسات ينبغي الإشارة إلى المقاييس المرجعية.

21 - ينبغي أن يميز التقرير تمييزا منطقيا في النتائج، بحيث يبين الانتقال من التنفيذ إلى النتائج بواسطة قياس ملائم وتحليل لسلسلة النتائج، أو يبين أساسا منطقيا لعدم تقديم تحليل للنتائج.

22 - لا يلزم عرض البيانات بالكامل؛ بل يلزم فحسب عرض البيانات التي تؤيد نتيجة ما، ومن الممكن عرض البيانات الكاملة في مرفق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تفصِّل التقارير النتائج حسب مصدر البيانات.

23 - ينبغي أن تشمل النتائج جميع أهداف التقييم وأن تستخدم البيانات التي جُمِعت.

المعيار 4-13: ينبغي أن يتضمن التحليل مناقشة ملائمة للمساهمات النسبية من جانب أصحاب المصلحة في النتائج.

24 - ينبغي أن تُنسب النتائج المعزوة إلى الموضوع الجاري تقييمه إلى مساهمات مختلف أصحاب المصلحة. وينبغي أن يكون هناك إحساس بالتناسبية بين المساهمات النسبية لكل صاحب مصلحة والنتائج الملاحظة. فهذا عنصر لا يتجزأ من المساءلة أمام الشركاء والمانحين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

25 - في حالة عدم إدراج تحليل من هذا القبيل في التقرير ينبغي أن يُبيَّن بوضوح سبب ذلك. فعلى سبيل المثال، إذا أُجري تقييم في وقت مبكر من دورة الإدارة، قد لا يُعثر على نتائج لمساهمة صاحب مصلحة ما أو على أي صلة بمساهمته.

المعيار 4-14: ينبغي أن تُحدد قدر الإمكان أسباب إنجازات وصعوبات الموضوع الجاري تقييمه، وبخاصة عوامل التقييم والتمكين.

26 - ينبغي ألا يقتصر تقرير التقييم على مجرد وصف للتنفيذ والنتائج، بل ينبغي أن يتضمن تحليلا، يستند إلى النتائج، للأسباب الكامنة، والمعوقات، ومواطن القوة التي يجب البناء عليها، والفرص. وينبغي تحديد العوامل الخارجية المساهمة في الإنجازات والصعوبات، وتحليلها قدر الإمكان، بما في ذلك الوضع الاجتماعي أو السياسي أو البيئي.

27 - يُسهم إيراد شرح للسياق في جدوى دقة التقييم. كما أن فهم العوامل الخارجية التي ساهمت في نجاح أو فشل الموضوع الجاري تقييمه يساعد على تحديد الكيفية التي ستؤثر بها هذه العوامل على مستقبل الموضوع الجاري تقييمه، أو ما إذا كان من الممكن تكراره في أماكن أخرى.

المعيار 4-15: من اللازم تأييد الاستنتاجات بواسطة نتائج تتسق مع البيانات التي جُمعت ومع المنهجية المستخدمة، وينبغي أن تمثل تلك الاستنتاجات استبصارات بشأن تحديد و/أو حل المشاكل أو القضايا الهامة.

28 - ينبغي أن تُضفي الاستنتاجات قيمة على النتائج. وينبغي أن يكون المنطق الكامن وراء الاستنتاجات وعلاقتها بالنتائج الفعلية واضحيْن.

29 - يجب أن تركز الاستنتاجات على القضايا ذات الأهمية للموضوع الجاري تقييمه، التي تحددها أهداف التقييم، وأسئلة التقييم الرئيسية. أما الاستنتاجات البسيطة المعروفة جيدا أصلا والواضحة فهي لا تفيد في شيء، وينبغي تجنبها.

30 - تتطلب الاستنتاجات المتعلقة بعزو النتائج، وهي استنتاجات تكون مؤقتة في الأغلب، تفصيلا واضحا لما هو معروف وما يكون من المنطقي افتراضه من أجل جعل الامتداد المنطقي من النتائج إلى الاستنتاجات أكثر شفافية، مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الاستنتاجات.

المعيار 4-16: ينبغي أن تستند التوصيات بثبات إلى أدلة وتحليل، وأن تكون هامة وواقعية، مع إيضاح أولويات العمل.

31 - توخيا للدقة والمصداقية ينبغي أن تكون التوصيات هي الانعكاسات المنطقية للنتائج والاستنتاجات. وينبغي أيضا أن تكون التوصيات وثيقة الصلة بالموضوع الجاري تقييمه، وباختصاصات التقييم وأهدافه، وينبغي صياغتها بطريقة واضحة ومختصرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحديد أولويات التوصيات إلى أقصى حد ممكن.

32 - ينبغي أن تحدد التوصيات المسؤوليات والإطار الزمني لتنفيذها، إلى أقصى حد ممكن.

المعيار 4-17: ينبغي أن تكون الدروس المستفادة، عند عرضها، معممة بما يتجاوز الموضوع المباشر الجاري تقييمه وذلك لبيان الأهمية الأوسع نطاقا التي قد تكون لتلك الدروس.

33 - لا تسفر التقييمات جميعها عن دروس مستفادة. إذ لا ينبغي استخلاص دروس إلا إذا كانت تمثل مساهمات في المعرفة العامة. وينبغي أن تكون مدعومة جيدا بنتائج التوصيات واستنتاجاته. ويجوز أن تصقل الدروس المستفادة المقبولة عموما أو تُضيف إليها، ولكنها ينبغي ألا تكون مجرد تكرار للمعرفة الشائعة.

34 - يعرض تقرير التقييم الجيد الذي حدد الدروس المستفادة النابعة منطقيا من النتائج، تحديدا صحيحا، تحليلا للكيفية التي يمكن بها تطبيق تلك الدروس على سياقات مختلفة و/أو قطاعات مختلفة، ويأخذ في الاعتبار القيود الإثباتية من قبيل التعميم انطلاقا من ملاحظات من زاوية واحدة.

المعيار 4-18: ينبغي أن تكون المرفقات كاملة وهامة.

35 - تتضمن المعلومات التكميلية الإضافية للتقييم التي يجب إدراجها في المرفقات ما يلي:

- قائمة الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم (إذا سمحت السرية بذلك) والمواقع التي جرت زيارتها؛

- أدوات جمع البيانات (نُسخ الاستبيانات، والاستقصاءات، وما إلى ذلك)؛
- اختصاصات التقييم الأصلية؛
- قائمة المختصرات.

36 - تؤدي المرفقات إلى زيادة قابلية التقرير للاستخدام وزيادة مصداقيته.